

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون  
البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/69/468/Add.1)]

٢١٤/٦٩ - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول  
أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة  
ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٢٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٣/٥٧ و ٢٧٠/٥٧ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٢٠٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٣١٠/٦٨ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ١٠٨/٦٩ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والمتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(١)</sup> و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup> وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٣)</sup> وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٤)</sup> و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)<sup>(٥)</sup> والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٦)</sup> وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٧)</sup> وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري<sup>(٨)</sup> وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٩)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١٠)</sup> وإعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(١١)</sup> والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٢)</sup>،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د/١٩-٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار د/٢١-٢، المرفق.

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٢) القرار ٦٨/٦.

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً  
(خطة عمل اسطنبول)<sup>(١٣)</sup>،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية  
غير الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وإلى برنامج  
عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤<sup>(١٤)</sup> وإعلان فيينا<sup>(١٥)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية<sup>(١٦)</sup> والإعلان المتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية والتقدم المحرز في تنفيذه والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل<sup>(١٧)</sup> واستراتيجية  
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية<sup>(١٨)</sup> والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية  
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية<sup>(١٩)</sup> والوثيقة الختامية لتقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،  
المعقود في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أي إجراءات العمل المعجل  
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(٢٠)</sup>،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ  
جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة  
المدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١  
(A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس،  
٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)،  
الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٧) القرار D-22/٢، المرفق.

(١٨) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع  
A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٩) القرار ٢/٦٥.

(٢٠) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

**وإذ تسلّم** بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي في هذا الصدد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا في ما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٢١)</sup>،

**وإذ تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

**وإذ تسلّم** بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

**وإذ تعيد تأكيد** أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، وكذلك الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل تحقيق التنمية،

١ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٢٦)</sup> وتحت على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٢ - **تشير** إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٢٢)</sup>، وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل

(٢١) القرار ٢/٥٥.

(٢٢) A/68/970 و Corr.1.

المفتوح باب العضوية الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة؛

٣ - تشير أيضاً إلى قرارها ١٠٨/٦٩ عن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والمنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦؛

٤ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٢٣)</sup>؛

٥ - ترحب باعتماد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي كان موضوعه "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومستمرة"، وثيقته الختامية عن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(٢٠)</sup> التي تشكل الالتزام السياسي المتجدد من المجتمع الدولي بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي جاء فيها أن رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعة المستوى يؤكّدون من جديد، في جملة أمور أخرى، أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة نظراً لأوجه الضعف الفريدة والخاصة التي تعاني منها، وترحب أيضاً بالشراكات التي نوقشت في المؤتمر وهي شراكات شديدة الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ مسار ساموا، وتشدد على ضرورة الاستمرار في إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٦ - تعيد تأكيد قرارها ١/٦٨ وتشير إلى الالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية في المتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٧ - تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وترحب بالجلسة الافتتاحية للمنتدى التي عقدت برعاية الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكذلك باجتماع المنتدى الذي

(٢٣) A/69/312.

عُقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

٨ - **تخطيط علما** بتقرير اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٢٤)</sup>، وتؤكد أن المنتدى سيقوم، في اجتماعه المقرر عقده في عام ٢٠١٥ برعاية المجلس، بمناقشة دوره وسبل أداء المهام المنوطة به فيما يتعلق بمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٦/٦١ و ٢٩٠/٦٧ و ١/٦٨، آخذاً في الاعتبار المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقاصداً المساهمة في تلك المفاوضات؛

٩ - **تسلم** بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، وتدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى مواصلة الإسهام في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بوسائل منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية، بالاشتراك متى كان ذلك مناسباً مع الجهات المعنية الأخرى من كيانات إقليمية ومجموعات رئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة؛

١٠ - **تقر** بضرورة النظر في ربط الدورة الحالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود برعاية الجمعية العامة، بعملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف ضمان التكامل والتجانس في متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، مع وضع جميع العمليات ذات الصلة في الحسبان. بما فيها استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛

١١ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل التنسيق مع مكاتب اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة ومع مكتب المجلس لتنظيم أنشطة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تنظيمياً يحقق الاستفادة من إسهامات ومشورة منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء، وتشجع على إجراء مشاورات موسعة بشأن تنظيم اجتماع المنتدى برعاية المجلس في عام ٢٠١٥؛

١٢ - **تشير** إلى قرارها ٣١٠/٦٨ الذي أحاطت بموجبه علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة بشأن المناقشات والتوصيات المنبثقة عن الحوارات المنظمة الأربعة التي عُقدت كل منها على مدى يوم واحد خلال دورة الجمعية الثامنة والستين للنظر في الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، وتؤكد في هذا الصدد

(٢٤) E/HLPF/2014/2.

عزمها على مواصلة المشاورات استناداً إلى التوصيات المذكورة أعلاه الواردة في الموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة، وذلك بغية التوصل إلى نتائج خلال دورتها التاسعة والستين في سياق وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٣ - تشير أيضاً إلى الفقرة ٥ من قرارها ٢٠٣/٦٧، الذي قررت فيه استعراض الترتيب المتعلق بتعيين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من مجلس وأمانة إطار السنوات العشر، كما هو مبين بالتفصيل في إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة<sup>(٢٥)</sup>، وكذلك إلى قرارها ٢١٠/٦٨ المتخذ في هذا الصدد، وتشير أيضاً إلى المناقشات التحويرية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٤ برعاية المجلس، وتطلب إلى المجلس والأمانة أن يقدمتا تقارير مستكملة، عن طريق المجلس، لكي ينظر فيها المنتدى في عام ٢٠١٥، وتقرر أن يتم في الدورة السبعين للجمعية العامة استعراض هذا التدبير المؤقت بغية إرساء ترتيب دائم؛

١٤ - تؤكد مجدداً قرارها ٢٠٣/٦٧، وتقرر أن تظل فيما بعد مدة خدمة الأعضاء في مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عامين اثنين على أن تبدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر كل سنتين وأنه يجوز لمجموعات الأمم المتحدة الإقليمية أن تعيد ترشيح أحد عضويتها في المجلس لفترة إضافية واحدة تلي عضويته تلك، علماً بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين ومع مراعاة أهمية كفالة استمرارية أعمال المجلس وتناوب الأعضاء فيه؛

١٥ - تشير إلى قرارها أن يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الصلة بين العلوم والسياسات، وتشير أيضاً إلى المناقشات التحويرية التي جرت في المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن نطاق التقرير المتوخى تقديمه عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الخيارات المتعلقة بإعداد هذا التقرير، وتؤكد أن المنتدى سيواصل، في اجتماعه المقبل المعقود برعاية المجلس، النظر في نطاق التقرير المتوخى تقديمه عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده، واضعاً في الحسبان العملية الحكومية الدولية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقاصداً المساهمة فيها؛

(٢٥) A/CONF.216/5، المرفق.

١٦ - **تحييط علما** بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٢٦)</sup>، وتكرر دعوتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتدعو في هذا الصدد الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال، وذلك لأغراض من بينها عرض هذا التقدم المحرز على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لكي ينظر فيه؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٧٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤